دور مصر...
حديث هادئ مع التاريخ

تصورات حول دور مصر

"إن التاريخ فى عجلة من أمره
للعودة للوضع الطبيعى.."

فرانسوا ميتران
الرئيس الفرنسى الراحل

obeikan.com

obeikan.com

ومهما كان من أمر الأسباب التى عددتها ـ أو أسباب أخرى غيرها ـ كان لها تأثيرها على حركة الدور المصرى، وأثقلت عليه.. فإنه لم يكن غريبا أو مستغربا بعد ذلك أن يصبح التساؤل حائرا وقلقا (إذا افترضنا حسن النوايا) أو تساؤل بدوافع التشكيك فى كل شىء (إذا افترضنا سوء النوايا) حول حركة الدور المصرى أو دور الدولة القائد فى المنطقة العربية وفى محيطها الإقليمى؟!

والحديث عن دور مصر ـ فى السنوات القليلة الماضية ولا يزال جاريا ـ يطرح تصورات حول تآكل أو تراجع أو غياب أو تعطيل (الدور) ولكن قد تكون هذه التصورات مقبولة وبالمنطق المجرد إذا كانت تتحدث عن تغيير فى حركة واتجاه الدور المصرى، أو أنه ـ مثلا ـ لم يكن فاعلا ومؤثرا كما كان متوقعا وبما يتناسب مع حجم وثقل والميراث التاريخى لهذا الدور.. أما تصور الغياب الكامل أو التآكل أو التراجع، فهو يوازى تماما تصور غياب أو تراجع مصر عن جغرافية موقعها وعن تاريخها وعن تراثها الإنسانى والحضارى، وعن ضرورات أمنها ومقتضيات مصلحتها..

وذلك غير ممكن، وغير محتمل..

وأجد فى كل ما يقال تجاهلا للملابسات والمضاعفات عربيا ودوليا والتى أثقلت على حركة الدور.. وتجاهل للتأثيرات المحتملة لحركة تفاعل الأزمات التى تزاحمت وتصادمت فى المنطقة خلال السنوات الأخيرة.. والتأثيرات المحتملة لحركة الصراعات الدولية، سياسية واقتصادية.. وتجاهل لحقائق ترسم صورة عالم عربى أصبح فى حالة خصام مع مبادئ وقيم وثوابت، وكان مشتبكا مع نفسه فى نزاعات وحروب.. عالم عربى يعيش حالة استباحة كاملة لمصائره، وأصبح فريسة مكشوفة للعدوان،

والأمثلة كثيرا وآخرها الغزو الأنجلو أمريكى للعراق.. عالم عربى تحكمه مجموعة من العقد إلى جانب مؤثرات تهب عليه من خارجه، فضلا عن حجم النفوذ الأجنبى والاختراق الأجنبى لحياة الأمة وقد زاد، بل ولم يعد الاعتماد على الأجنبى يدارى نفسه ولكنه يعلن عن نفسه مختالا فخورا!!

وربما يقال ـ والقول صحيح ـ أن نفس الأسباب والمؤثرات التى أثقلت على حركة الدور المصرى، وحاولت تعطيله، هى نفس الدواعى التى كان يتحتم من أجلها أن يتحمل الدور المصرى مسئوليته التاريخية تجاهها، وأن تكون حركته فاعلة ومؤثرة للتعامل مع هذه التطورات والأزمات والتعقيدات والاعتبارات المتشابكة والمتناقضة؟!

وأن حركة الدور المصرى قد تراجعت بفعل أخطاء تقدير حسابات فى الفكر والفعل السياسى المصرى!! وأن الأزمة التى حجمت دور مصر، قد بدأت حين لم يستوعب النظام الحاكم، أن دور مصر له خصوصية ومنذ بدايات ما قبل التاريخ، وأنه أقرب إلى الأقدار التاريخية، وأن مصر تستمد تأثيرها من دورها، وفى هذه الحالة فإن القدرة أو الرغبة فى أن تتحمل مصر مسئوليات دورها كانت غائبة، طوال أكثر من ثلاثة عقود، ومنذ السنوات الأخيرة من حكم الرئيس الراحل أنور السادات، ومع مؤثرات "رد فعل" لمواقف المقاطعة العربية لمصر، والدفع بشعار "مصر.. أولا"، وتواصلت طوال عهد الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، وبرؤية تتعامل مع رد الفعل متأخرا، وفى حدود ما يرونه متسقا مع التوازنات الدولية، والإقليمية، ويحقق المصالح الضيقة لوطن ومؤسساته الحاكمة، وأن مصر لا تتحمل فوق طاقاتها من أجل الآخرين

داخل محيط أمتها العربية، أو لماذا تتحمل وما هو الهدف والثمن؟!! وهى مؤثرات طارئة وعارضة على المسار التاريخى لحركة الدور المصرى

. . . .

. . . .

وإذا كان من الخطأ والخطيئة ـ معا ـ أن نتعامل مع دور مصر برؤية مسطحة ؛ لأن الأمر يرتبط بالتفاعلات التاريخية والحضارية، والتى لا يمكن إغفالها!! فإن الخطأ الأكبر أن تكون رؤية الآخرين قاصرة فقط على جانب واحد ؛ لأن معنى ومفهوم الدور المصرى أكبر وأشمل ـ سياسيا وثقافيا واجتماعيا وعسكريا ـ والرؤية الضيقة ترى بأن الدور مجرد جهد سياسى لدولة ما فى مرحلة زمنية أو لحظة عابرة تفرضها أحداث أو أزمات طارئة؟!! إنهم يخلطون بين كل هذه التصورات "العشوائية" لمعنى ومفهوم الدور!! وربما لا يدركون أن التاريخ هو الذى يملى على دولة ما دورها. .وأن دور مصر قدر تاريخى لعبقرية المكان، وأن الأقدار التاريخية للشعوب هى نتائج مباشرة للجغرافيا والتاريخ منذ الأبد إلى الأزل. .

وبهذه الرؤية الضيقة يشيد تقرير مركز دراسات أمريكى ـ مؤسسة "ستراتفور" للاستخبارات والدراسات السياسية فى شهر يونيو ٢٠٠٧ إلى أن دور مصر أصبح فى "المؤخرة" مع تراجع مكانة مصر كزعيمة للمنطقة لصالح المملكة السعودية!! ويقول التقرير:

"عندما يعيد التاريخ نفسه فى الشرق الأوسط فإن ذلك غالبا ما يتم بشكل كئيب وساخر، خذ عندك مصر كمثال، بعد ٤٠ عاما من هزيمتها النكراء أمام إسرائيل فى حرب الخامس من يونيه عام ١٩٦٧ تجد أن

الدولة التى تزعمت العالم العربى فقدت مكانتها كقطب أوحد. . وخلال الشهور الأخيرة، تراجع الدور المصرى مرة بعد مرة فى التأثير مقابل تقدم السعودية عليها سواء بالنسبة للصراع الإسرائيلى الفلسطينى، أو الأزمة اللبنانية أو العلاقات العربية الإيرانية، حيث لم يكن لدى القاهرة المجال للتفوق على السعودية المنافس الأقوى لها على القيادة العربية، أصبحت السعودية ـ لا مصر ـ هى المضيف للفصائل الفلسطينية المتحاربة، كان الدبلوماسيون السعوديون هم من توجهوا إلى لبنان الصيف الماضى لبذل جهود الوساطة ووقف النزاع بين إسرائيل وحزب الله، وهم من واصلوا هذه الجهود خلال المنافسة السياسية فى لبنان حتى اليوم، كانت الرياض هى من مثل العالم العربى فى المفاوضات الإيرانية الأمريكية فى العراق رغم تحفظ السعوديين على أى اتفاق إيرانى أمريكى بشأن مستقبل العراق، لكن عندما ظهر أن واشنطن وطهران سيجعلان المفاوضات علنية، سارعت الرياض بالتحرك والمشاركة فى المحادثات، وأصبحت الطرف الذى يؤكد مصالح سنة العراق على طاولة المفاوضات، ومازالت مصر تدعو بعض القادة إلى شرم الشيخ، لكن لا يتساوى مجرد الاستضافة بصياغة جدول الأعمال، وتظل مصر تحظى بفاعلية كبيرة فى الشرق الأوسط، ولا يزال العديد من الدول العربية (ومن بينها الأردن ولبنان والشعب الفلسطينى) ينظر إليها باعتبارها أخا أكبر، رغم ذلك فإنه فى غضون الأشهر الست المقبلة ستترك مصر قيادة المنطقة إلى السعودية؛ لأنها فى الحقيقة لا تملك سوى فعل ذلك، وهو ما سينعكس على المنطقة بكاملها، حيث ستتجه دول الخليج والمشرق وشمال إفريقيا إلى الرياض، كما ستسعى الدول المتنازعة مع السعودية (مثل قطر واليمن) إلى تحسين علاقاتها معها. . ودخلت مصر فى مرحلة عدم الثقة السياسية!!" . .

والتقرير كان متزامنا ـ تقريبا ـ مع حملة تشكيك أمريكية فى الدور المصرى، وتدفع باتجاه خلق منافسة، أو الإيحاء بوجود صراع أدوار بين مصر والسعودية!!وإلى جانب التوقعات والتحليلات التى نشرتها بعض الصحف الأمريكية، قالت وكالة "يونايتد برس" الأمريكية ـ ١٢/٤/٢٠٠٧ : إن مصر مستعدة لقبول ودعم الدور القيادى للملكة العربية السعودية فى الشرق الأوسط، وأكدت الوكالة فى تحليلها الإخبارى، نقلا عن خبير أمنى سعودى وطيد الصلة بالعائلة المالكة السعودية، أن الملك عبدالله يعتبر نفسه جمال عبدالناصر الجديد، ولكن دون العامل الاشتراكى، وأنه يجب أن يأخذ مكانه على رأس الخريطة العربية.. ونبه التقرير، الذى أعده المحرر الدولى بالوكالة كلود سالهونى، إلى قول المسئول السعودى، منذ وفاة الرئيس جمال عبدالناصر عام ١٩٧٠، والعالم العربى دون قائد قوى، قادر على توحيد العرب.. وأن الملك يرى فى نفسه دورا كبديل محتمل لجمال عبدالناصر.. ونقل التقرير عن السفير نبيل فهمى، سفير مصر وقتئذ فى واشنطن، تعليقه: "لا أعرف ما إذا كان الملك عبدالله يرى نفسه مثل عبدالناصر أم لا، ولكن إن كان فلا مشكلة فى ذلك معنا، إن الشرق الأوسط لديه الكثير من المشاكل، وكلما كان لدينا عدد من الزعماء الأقوياء كان ذلك أفضل..

ونفس الرؤية الأمريكية طرحها السفير الأمريكى الأسبق فى القاهرة "دانيال كيرتزر" والذى يعمل حاليا رئيسا لمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة برينستون الأمريكية، واصفا النظام السياسى المصرى بـ "المتصلب".. وقال ـ فى مقال لصحيفة "ديلى ستارز" اللبنانية التى تصدر بالتعاون مع صحيفة "الهيرالد تريبون" فى ١٥/ ٧/ ٢٠٠٧: أن

الدبلوماسية السعودية تسعى بجدية وتعمل على احتلال مكانة مصر فى مركز صناعة القرارات العربية المعتدلة!!

. . . .

والخلط واضح بين الموقف السياسى، وبين الدور بمفهومه الشامل والأوسع.. بين جهد سياسى ودبلوماسى فى لحظة مشحونة باعتبارات متشابكة أو نزاعات طارئة أو أزمة عابرة، وبين حركة الدور بتأثيره وامتداد حركته التاريخية.. فالموقف السياسى تخلقه أو تفرضه ظروف واعتبارات خاصة، والدور تفرضه أحكام الجغرافيا والتاريخ.. الموقف حركة فى لحظة من عمر التاريخ، والدور حركته تاريخية متواصلة.. ثم أن الموقف يبرز حين تتوافر له أسباب أو دوافع محلية وفى حدود مصلحة " قطرية " قد ترتبط بتوجيهات أو مصلحة خارجية، أما الدور فتحكمه الدواعى التاريخية بعيدة المدى.

الموقف حقيقة سياسية.. والدور حقيقة تاريخية..

والموقف رهن سياسة الدولة (مصلحة خاصة) والدور قدر تاريخى (مصلحة عامة) والموقف قد يتراجع ويتبدل ويختلف وفقا لتطورات الأحداث والظروف الراهنة المحيطة به.. ولكن الدور قد تتباطأ حركته ولكن لا يختلف أو يتراجع بالغياب أو التآكل ؛ لأن هذا معناه تراجع الجغرافيا أو غيابها عن موقعها، أو مثلا تآكل سنوات التاريخ وأحكامه!! ولكنه قد يظل مجمدا أو محاصرا برؤية قاصرة، أو بدواعى الحكمة التى تفتقد مبرراتها، كما عبر عنها وزير الخارجية السابق ـ أحمد أبو الغيط ـ (١٢/ ٨/ ٢٠٠٧) : بأن الدور اختلف ولم يندثر أو يتراجع بسبب تغير الظروف الدولية ولا يمكن أن نغامر بإمكانات وموارد مصر فى جهود

مصيرها الفشل، ومن يتحدث عن تراجع الدور المصرى يريد وضعنا فى المواجهة.. مصر تركت ١٠ آلاف شهيد فى اليمن وأرسلت العديد من الوحدات المدرعة إلى بغداد عام ٦٤، ومنذ ٦٧ ونحن نخوض معارك حياة أو موت، وبالتالى كانت الظروف تفرض علينا أن يكون دورنا كبيرا، أما الآن وفى ظل السلام مع إسرائيل والتغير فى منظومة العلاقات الدولية، فمن الطبيعى أن يختلف الدور، ولكنه لم يتراجع أو يندثر، وأن معالجة مشاكل المنطقة تتطلب قدرا كبيرا من الوعى والفهم الصحيح لأسبابها، والحرص على توخى الحكمة وإدراك الحقائق كاملة قبل اتخاذ أى قرار، حتى يمكن توجيه الأحداث بما يخدم مصالح المنطقة وشعوبها..

وهناك ظاهرة ملفتة للنظر.. أن الحديث عن الدور كان قاصرا على النشاط السياسى، وهو مجرد عنصر من عناصر حركة الدور وفاعليته وتأثيره للدولة القائد المعترف بها فى المنطقة العربية.

ولعلنا نتفق على أن هناك فرقا بين مفهوم الدور المصرى وبين حركة النشاط السياسى والجهد الدبلوماسى..

ولعلنا نتفق على أن هذا الدور كان مستهدفا من قوى السيطرة الأجنبية ـ فى كل زمان ـ وهذا ما حاولته بريطانيا وجربته الولايات المتحدة، وحلمت به إسرائيل.. وكان هدف القوى الطامعة إحكام القبضة على مصر بعزل دورها عن محيطه العربى والإقليمى.. ويبدو واضحا الهدف الأمريكى ـ تحديدا ـ بتقنين حركة الدولة القائد فى المنطقة العربية، وفى إطار يبدو وكأنه متفقا عليه ويكتسب شرعية الرضا والقبول!!

ولعلنا نتفق ـ أيضا ـ على أن حركة الدور على مسار التاريخ تعتريها

فترات انكماش وترهل، وهى حقب زمنية لا يغيب خلالها أو يتجمد فعل وحركة الدور وتأثيره، ولكن قد تتعطل بعض مسئولياته القومية داخل حدود أمته، أو امتداد الحركة على الصعيد الإقليمى، وحين تعترض الطريق ظروف طارئة وغالبة!!

. . . .

. . . .

والشاهد.. فإن هموم الأمة والأزمات الضاغطة عليها من كل نوع.. على جسدها وعلى هويتها.. هى التى دفعت كثيرين من مفكريها إلى طرح التساؤلات الحائرة والقلقة عن الدور المصرى وعن مسئوليات الدولة القائد فى المنطقة.. وتدفعهم إلى تشخيص الأحوال وأسبابها..

وعلى سبيل المثال فإن الأسباب لدى مفكر عربى مثل الدكتور جلال أمين أن الدولة القائدة لم تعد دولة قوية إزاء الأجنبى، وعلى الأخص إزاء الولايات المتحدة، فيصفونها بالدولة التابعة.. وهو يقول: كان لابد إذن أن تدفع مصر ثمنا أعلى مما دفعه غيرها نتيجة هبوب رياح العولمة ابتداء من السبعينيات، فزلزلت قوائم الدولة المصرية حتى أفقدتها توازنها وقد ضاعف من أثر العولمة فى إضعاف الدولة المصرية ثلاثة عوامل مهمة:

الأول : هزيمة الدولة المصرية فى ١٩٦٧، حيث نتج عن الاعتداء الإسرائيلى احتلال سيناء وما ترتب عليه من آثار اقتصادية، وضعف سياسى، وفقدان الدولة الناصرية ما كانت تتمتع به من ولاء غالبية المصريين..

والثانى: شخصية الرئيس الجديد الذى حل محل عبدالناصر فى ١٩٧٠، إذا اجتمعت فيه عدة صفات ساعدت على تفكيك الدولة المصرية، ومن ناحية لم يكن أنور السادات يشيع الرهبة فى الناس مثلما كان يشيعها سلفه، وهو بطبعه مفتون بكل ما هو غربى، ومن ثم لديه استعداد طبيعى لقبول فتح الأبواب أمام الأجانب، وإزالة أى عقبة قائمة فى وجوههم، ولو على حساب القواعد المستقرة..

والثالث: أن موجة العولمة الجديدة اقترنت بحدوث تضخم جامح كانت العولمة نفسها أحد أسبابه.. وقد اجتمعت هذه العوامل كلها، مع رياح العولمة، لتحدث تأثيرها فى إضعاف الدولة الذى بدأ المصريون يشعرون به ويستغربونه منذ أوائل السبعينيات!!

ومن وجهة نظر الدكتور جلال أمين أنه من الصعب تصور أن تظل الدولة المصرية بعد ١٩٦٧ بالقوة نفسها التى كانت قبلها.. نعم، لقد حدثت حرب ١٩٧٣، وتم عبور عسكرى ناجح إلى سيناء، ولكن هذا الإنجاز العسكرى لم يقترن بإنجاز سياسى مساو له، بل فرض على مصر مختلف الشروط فى الاتفاقيات المتتالية مع إسرائيل وبمناسبة هذه الاتفاقيات، ابتداء من اتفاقيات فك الاشتباك فى ١٩٧٥، إلى اتفاقية السلام فى ١٩٧٩، ساهمت هذه الشروط بلا شك فى إضعاف الدولة المصرية.. كيف حدث هذا بالضبط؟!وكان دخول الولايات المتحدة طرفا فى اتفاقيات تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى قد دشن باحتفال عظيم بزيارة الرئيس نيكسون مصر فى ١٩٧٤ وكأنه إمبراطور رومانى جاء ليتفقد هذه الدرة الثمينة التى أضيفت مؤخرا إلى ممتلكاته، ولكن هذا الإمبراطور طلب من أجل أن يحل مشكلة سيناء، أشياء كثيرة من إعادة

تسليح الجيش المصرى بسلاح أمريكى إلى فتح أبواب الاقتصاد المصرى أمام رؤوس الأموال والسلع الأمريكية والغربية بوجه عام، وابتعاد مصر تدريجيا عن منطقتها العربية، فضلا ـ بالطبع ـ عن تغيير طبيعة العلاقة بين مصر وإسرائيل.. ومنذ ذلك الوقت، أى منذ منتصف السبعينيات، ظهرت رخاوة الدولة المصرية إزاء الإرادة الأمريكية، وإزاء الإرادة الإسرائيلية وإزاء إرادة رأس المال الأجنبى كما أدى أيضا إلى رخاوة الدولة المصرية إزاء الدول العربية الأخرى.. فالولايات المتحدة وإسرائيل لهما مطامع ومشروعات فى الدول العربية الأخرى، تتعلق بالبترول من ناحية، وبإنشاء علاقات بين إسرائيل وهذه الدول من ناحية أخرى، وبتوسيع دائرة الانفتاح الاقتصادى لتشمل المنطقة العربية كلها من ناحية ثالثة، وكان لابد لمصر (فى نظر أمريكا وإسرائيل) أن تقدم خدماتها لهما فى كل هذه المجالات، وقد كان.. فإذا بهذه الدولة العربية أو تلك تكتشف بالتدريج "ومازالت تكتشف" كيف فقدت مصر كزعيمة وشقيقة كبرى، وكحكم فيما ينشأ من نزاعات بين دولة عربية وأخرى، وأن تكتشف كيف أصبحت الدولة المصرية رخوة فى علاقاتها ببقية العرب مثلما أصبحت فى علاقتها بالولايات المتحدة وإسرائيل، وفى علاقتها برأس المال الأجنبى!!

. . . .

ويرى المفكر الكبير الدكتور أنور عبدالملك أن "كامب ديفيد" هى التى قادتنا إلى ما نحن فيه فى السياسة كما فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة وكافة شئون الحياة.. ويقول: مصر حضارة عمرها سبعة آلاف سنة، يجرى فيها نيل، وبفضل النيل هناك زراعة وبفضل الزراعة وجد

الاستقرار وعاش الناس، كانت هذه بتبسيط شديد حياة المصريين، الذين حرصوا دائما على تحقيق استقرارهم واستقلالهم، وهو ما تبدى في صورة حديثة في محاولات طلعت حرب تمصير الاقتصاد الوطني ومحاولات تأسيس قطاع عام قوى في عهد عبدالناصر، ذلك كله انتهى، لأن كامب ديفيد لم تكن فقط لها نتائج سياسية، لكنها أيضا دمرت الاقتصاد الوطني، وحدث ضعف متزايد للدولة المصرية، للنظام الاجتماعي والسياسي، كأنك في سفينة أصابتها العواصف وهي في عرض البحر..

وعلى صعيد آخر فإن التطورات التي جرت في العالم من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية، تؤكد صحوة قومية لم تكن في الحسبان، أنظر إلى الصين، اليابان، الهند، كوريا، دول أمريكا اللاتينية، وهو ما يدفع إلى القول أن ما يحكم الصراع اليوم هو صحوة الصراع على مستوى عالمي ضد الاستعمار والهيمنة، وبالتالي ما يتردد عن أن العالم اليوم قرية واحدة وأن القوميات انتهت ليس سوى أكذوبة كبرى، كلام ترده عصابات الفكر الصهيوني، فالعالم كله الآن تتصاعد فيه صحوة تنادي بأولوية الأمة والقومية، والدولة، وليس التنظيمات عبر القارية، هذا الموضوع غائب عنا في مصر منذ كامب ديفيد.. بينما الواقع يؤكد أن التاريخ التقليدي أي تاريخ النظام العالمي القائم منذ القرن السادس عشر حول غرب أوروبا ثم أمريكا مركزا، دخل في مرحلة الأفول، هذا بينما تعيش شعوب العالم وأممه ودوله الوطنية، وثقافاته صحوة كبرى، خاصة في دائرة الشرق الحضاري حول آسيا الشرقية والصين مركزا..

والدكتور أنور عبدالملك يلفت الانتباه إلى تراجع دور مصر باتجاه الشرق ورغم أن التوجه إلى الشرق بدأ فى مصر مع بدايات القرن العشرين لكنه أخذ شكله المحدد مع مؤتمر "باندونج" فى أواسط الخمسينيات، هذا المؤتمر الذى شهد اجتماع زعماء دول الشرق لأول مرة منذ أجيال طويلة يعلنون فيه عن وجودهم، وأهم الدول التى اجتمعت آنذاك كانت الصين، الهند، مصر، إندونيسيا، وغيرها، وكان لمصر دور أساسى ومهم، وقد لفت جمال عبدالناصر نظر رئيس الوزراء الصينى "شواين لاى" لصمته واهتمامه بالتساؤل وبتسجيل الملاحظات أكثر من شغفه بإبداء آراء. بعد ذلك بدأ الاتجاه إلى دول عدم الانحياز أو ما يمكن أن نسميه جبهة عالمية للشعوب المضطهدة. .واليوم أصبح الشرق باعتراف الجميع هو مركز التحرك العالمى الجديد، وانتقل مركز الثقل من الأطلنطى إلى دول الشرق. . والغريب أن المتخلف عن هذه التحولات الجديدة هى مصر، وهى التى شاركت فى هذه الدعوة بشكل أساسى؛ لأنه بعد معاهدة "كامب ديفيد" قبلت أن تخضع للحصار، وأنا لا أدعو إلى قطيعة مع الغرب، لكننى أدعو إلى أن نغلب مصلحة مصر فى كل ما نختار.

. . . .

وهناك عامل آخر يراه المفكر والخبير الاستراتيجى نبيل عبدالفتاح ـ بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ فى تآكل الموروث الحداثى. . وأن مصر عاشت على فائض مواريث الحداثة من الخبرات والتقاليد والهندسات الدستورية والسياسية والقضائية والإبداعية فى مناح عديدة، ومما شكل خمائر الدفع الأساسية لنظام يوليو. . والمصريون على

الأقل بالنسبة للفئات الأكثر شعبية كانوا على استعداد أن يعطوا شرعية ما للنخبة الجديدة، فى إطار دعم مشروعها الإقليمى الكبير، وأيضا مساندة لفكرة العدالة الاجتماعية وأن يكون لمصر وزن وثقل إقليمى ودولى مع حركة عدم الانحياز.. وفى حقيقة الأمر فإن الذى ساهم فى بدء التآكل التدريجى للدولة هو أولا الصراع العربى الإسرائيلى الذى استخدم شعارا لقمع الحريات العامة والفردية، فضلا عن أن هذا الصراع كان مصدرا من مصادر شرعية النظام المصرى وعديد من النظم العربية الأخرى، وبالتالى ظل هذا التحدى الخارجى "فزاعة" لقمع حريات الرأى والتعبير فى أكثر من بلد عربى، والذى حدث بعد ذلك كان دراميا، إذ فى ضوء هذا الصخب واسع النطاق عند بناء دولة ناصرية ثم بناء الدولة الساداتية، والجدالات الكبيرة التى جرت حول هذه المشاريع لم ير أحد أن الإرث الحداثى المصرى يتأكل وبسرعة..

ومن الأسباب الرئيسية لتأكل هذا الموروث الحداثى هو هذا الخلط بين الحقول فى مصر وتحديدا بين الحقل الدينى والحقل السياسى، وبين الحقل الأمنى والحقل السياسى.. والصراع الذى تم بين الإخوان المسلمين وعبدالناصر جعله يدرك بسبب تكوينه الدينى والثقافى وتأثره، بالإمام محمد عبده وخالد محمد خالد، أن الدين أخطر من أن يترك فى أيدى جماعة سياسية وأن الدولة عليها أن تؤممه، فكان أول تأميم فى يوليو ١٩٥٢ هو تأميم الإسلام والأرثوذكسية المصرية معا، وساعد على تأميم الأرثوذكسية المصرية، العلاقة الخاصة التى ربطت بين قداسة البابا كيلرولوس والرئيس عبدالناصر، وتأكد منذ ذلك التاريخ أن الدين ضمن احتكارات الدولة، وربما كان ذلك فى شكل من أشكال استعارة تجربة

محمد على وهو يؤسس للدولة المصرية الحديثة فى بواكيرها الأولى، وحين قرر أن الأزهر لا ينبغى أن يترك لأحد، وأن طبقة علماء الأزهر لا ينبغى قط أن تكون لها مواردها الخاصة، ومن ثم سعى إلى تصفية الأساس الاجتماعى لعلماء الأزهر حتى يكونوا أداة فى أيدى الدولة، فقد كان أغلبهم ملتزمين، فعمد هو إلى تصفية نظام الالتزام، فأصبحوا يعتمدون فى مواردهم بدءا من شيخ الأزهر إلى أصغر مجاور بالأزهر على الدولة. . وفى ظل الدولة شبه الليبرالية كان مصطفى النحاس باشا هو الأكثر وضوحا من حيث انحيازه للحداثة السياسية والعقلانية، وكان حاسما فى عدم الخلط بين الدين والدولة. . والخلط الذى جرى فى أعقاب يوليو ٥٢، جعل من الدين أداة سياسية وفى ظل تقاليد غير ديمقراطية، يكون الدين إحدى أدوات السيطرة لأن الدين والقمع مولدان كبيران للخوف والتأييد. .وعبدالناصر استخدم الدين بمنطق أكثر استنارة من لاحقيه، فقد استخدمه فى التعبئة وعمليات الانتقال التى تمت من المشروع الخاص إلى المشروع العام، ثم فى سياساته الإقليمية ودور مصر المحورى فى المنطقة وفى حركة عدم الانحياز. .

ويقول الدكتور نبيل عبدالفتاح أن تداعيات هذا التآكل للدولة الحداثية إقليميا وتأثيره على تراجع الدور المصرى، كان واضحا فى مناسبات عديدة، فليس بعيدا عن ما نشاهده من تراجع للدور المصرى فى ظل تمدد وهيمنة الدور الإقليمى الإيرانى الذى تواجهه أدوار لدول أخرى بينها إسرائيل مصدر التهديد الرئيسى فى المنطقة، ثم الدور التركى، ثم الدور السعودى الذى استعاد دبلوماسية الشيكات بسبب تراجع أدوار الآخرين، فالدور الإقليمى السعودى صعد مع ارتفاع أسعار النفط فى ضوء أزمة

الخليج الثالثة بدرجة كبيرة، ٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ فائض مالى، ارتفع إلى ٧٥ مليارا سنة ٢٠٠٥، ١٠٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٦، وبمليار دولار واحد جاءت السعودية بالفلسطينيين إلى مائدة التفاوض وللتوقيع على حل فى الرياض، بينما بذل المصريون جهدا كبيرا طوال سنوات ولم يحققوا أى نتيجة.. هذا شكل من أشكال تآكل الدور بفعل تأكل الدولة الحداثية.

. . . .

. . . .

وربما كانت هذه الأسباب ـ أو غيرها ـ وهى موضوعات كبيرة الأهمية، لها تأثيرها المباشر والقوى على الدولة القائدة فى المنطقة العربية وعلى حركة الدور المصرى.. ولكن ليس معنى هذا أن نبالغ فى التشخيص وإلى تلك الدرجة من التوصيف التى تصل إلى تعبير تآكل أو تراجع وغياب الدور الذى يملك قوة الحركة الذاتية ومهما كانت التحديات والعقبات على الطريق!! فمصر بالدرجة الأولى دور، وهذا الدور يستند إلى قواعد تأسيس ومواريث تاريخية وحضارية وإنسانية.. وبهذه الحقائق فإن مصر سيبقى لها الدور الحاسم، وهو دور ريادى ومهم فى الإقليم ـ كما يقول الأمير الحسن بن طلال ولى عهد المملكة الأردنية الهاشمية السابق ورئيس منتدى الفكر العربى ـ ورؤيته أن دور مصر لم يتراجع فى المنطقة، وليس صحيحا قصور دورها الإقليمى، ولكن عندما نتحدث عن التدخل الخارجى فى جملة أزمات بالمنطقة، من أفغانستان مرورا بلبنان وفلسطين والعراق وإيران والسودان، فإنه يستحيل للعرب بصفة عامة، ولمصر بصفة خاصة القيام بدور من دون تفاهم واضح على

أهمية التشاور فى الرؤى كافة..

وبرؤية الأمير الحسن بن طلال فإن الرهان على الدور المصرى ليس رهانا على المجهول، ولكنه رهان على القدر التاريخى لمصر، ورهان على أحكام الجغرافيا والتاريخ، بل ورهان على كل ما هو إنسانى وحضارى وتاريخى.. ولذلك فإن الأمة الشاعرة بوطأة الأزمات تطبق عليها من كل ناحية تبحث بالدرجة الأولى عن حركة الدور المصرى، تطمئن إليه، وتقيم مستقبلها فى أمانة.

ويبقى مع ذلك.. أن الدور المصرى معرض لتأثيرات سالبة لبعض جوانب حركته تحت ضغط الأجواء المشحونة بالتوتر ومزدحمة بالشك فى المنطقة، وإذا كانت الشواهد تقرّ بأن القيادة السياسية وفى حقبة زمنية امتدت نحو ٣٥ عاما، قد فقدت الوعى التاريخى بأحكام، ومسئوليات دور مصر، وقد أخطأت بالضرورة فى إدارة حركة "الدور" وأهدرت قيمته وحركته.. فإن هناك حقيقة أخرى.. وهى حجم التحديات أمام هذا الدور ـ وربما كانت غير مسبوقة فى التاريخ ـ من حيث تزامن حركتها دوليا وإقليميا وعربيا.. فهناك أنواع مستجدة من العلاقات والتحالفات حرجة وخطرة.. وهناك حركة الأفكار والتجارب فى المنطقة.. وهناك حركة الصراعات الدولية ـ سياسية واقتصادية ـ وتجرى مقدمة مشاهدها على المنطقة العربية.. وهناك تحركات دول على أطراف العالم العربى تسعى إلى دور إقليمى مؤثر.. وهناك طبيعة التحدى الإسرائيلى وحالة التخبط التى سبقت إليها أزمة الشرق الأوسط.. وهناك حركة النزاعات والخلافات العربية، وهى حركة على كف عفريت من الجن لا يعرف أحد متى تبدأ وكيف تنتهى.. وهناك بصفة عامة أوضاعا

عربية غير مستقرة مع تشتت المواقف وأحيانا تصادمها، وهى بالضرورة قد أثقلت على حركة الدور المصرى..

وهناك من يرى ـ وهى وجهة نظر جديرة بالاحترام ـ أن هذه الحقيقة ليست مبررا لتراجع الدور المصرى، وأنه رغم التسليم بالمتغيرات الإقليمية، وما صاحبته من تغييرات دولية مثل ترسيخ الهيمنة العالمية الأمريكية ووجودها فى المنطقة، فإن مصر كانت تستطيع اتباع سياسة أكثر تأثيرا فى منطقتها، من خلال سياسات خلاقة، ومواقف تتسم بالجرأة وليس الصدام، ينفى عنها ـ كما يقول الأمين التنفيذى للمجلس المصرى للشئون الخارجية السفير د. السيد أمين شلبى ـ الإنطباع بأنها منكفئة على نفسها، وأتبعت سياسة استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم الحزم مع السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وسلوكها فى المنطقة!!